يتضمن هذا الملحق تلخيصا لبعض المقالات التي نشرت في عدد المجلة فلسطين-اسرائيل عن "خيارات المستقبل" الذي يصدر باللغة الانكليزية بالاضافة إلى النص الكامل لبعض هذه المقالات "المحرر"

PALESTINE-ISRAEL JOURNAL

of Politics, Economics and Culture

ملحق باللغة العربية يصدر عن:

المجلة الفصلية " فلسطين – اسرائيل " العدد السادس خريف ٢٠٠٧

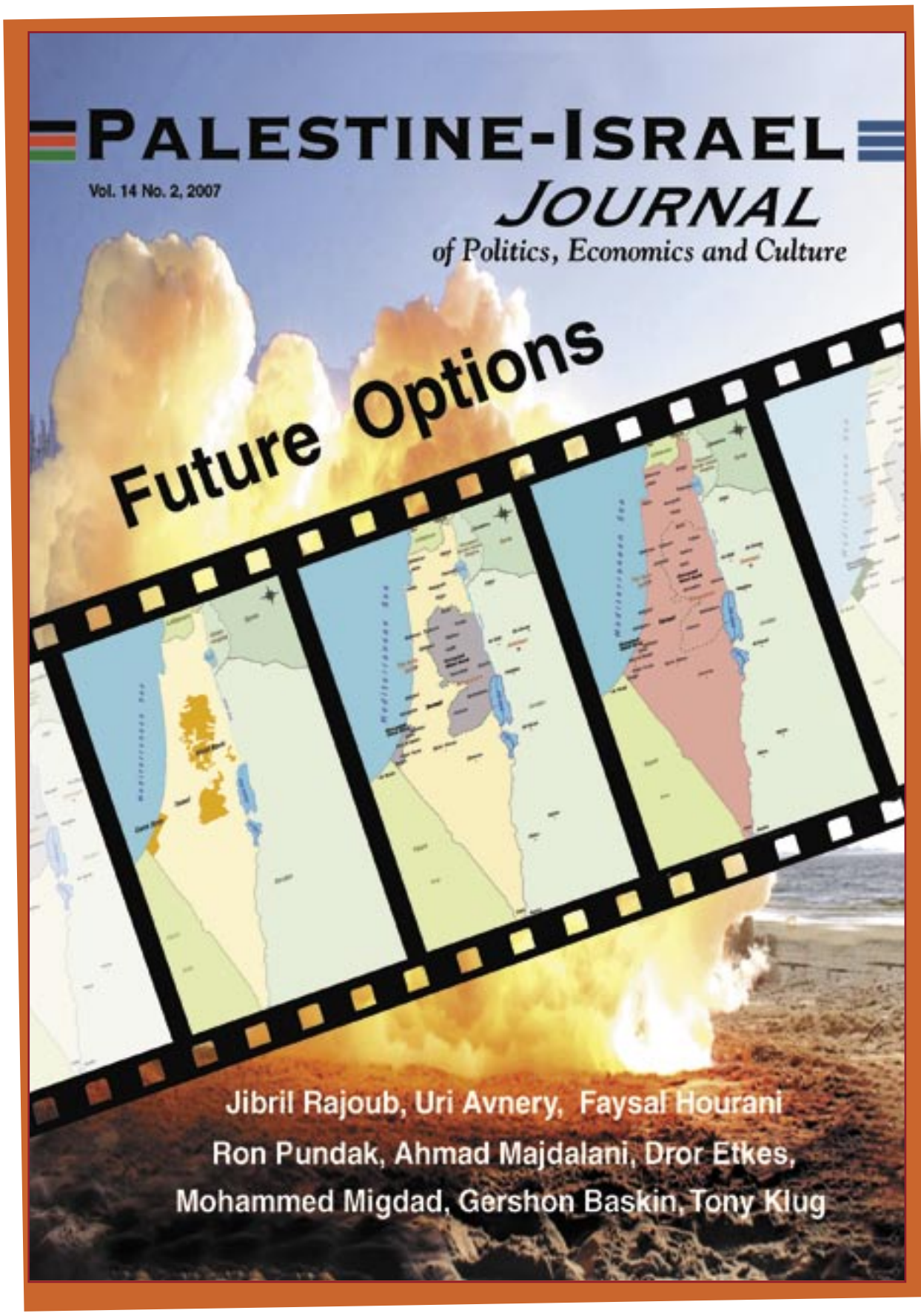

الافتتاحية:

خيارات المستقبل...

شهدت السنوات السبع الماضية ابتعادا مستمرا عن العملية السياسية، وتوجها متناميا نحو طريق العنف والعنف المضاد. ان الامال التي سادت في النصف الاول من العام ٢٠٠٠ تراجعت لتفسح المجال لتصاعد الكراهية، وانعدام الثقة والعدوانيه. وسقط العديد من الضحايا من الجانبين. وطرأت ايضا تغيرات كثيرة على ارض الواقع – وخصوصا توسيع المستوطنات اليهودية وتكامل بنياتها التحتية وربطها بالبنية التحتية الاسرائيلية. وأدت هذه التغييرات الى تصور الكثير من الفلسطينيين ان اقترح الحل القائم على دولتين لم يعد قادرا على البقاء وانه الحل الوحيد المتبقي هو بطبيعة الحال الدخول في كفاح لعقود مقبلة. لقناعتهم بان اسرائيل أظهرت أدلة واضحة على انها ليست مهتمة في صنع السلام مع جيرانها، وأن الامر الوحيد الذي يشغل بال صانعي القرار الاسرائيليين لا يزال البحث عن المزيد من الاراضي لافشال اي احتمال للانسحاب من الاراضي المحتلة.

لقد تمحورت المناقشات الجاريه حول الخيارات المستقبليه التي تواجه صراع الفلسطيني – الاسرائيلي على وجه الحصر تقريبا حول الحل القائم على دولتين او الدولة ثنائية القومية، ولم يتم ايلاء اي اهتمام للاحتمالات الاخرى. لهذا، فاننا نطرح في هذا العدد من مجلة فلسطين–اسرائيل هذا السؤال: ما هي الخيارات المستقبليه التى تواجها العلاقات الثنائية الفلسطينية الاسرائيلية؟ هل نموذج حل الدولتين ما زال ممكنا ويمكن تحقيقه؟ اذا كان الجواب بالنفي، فهل نحن متجهون نحو دولة ثنائية القومية؟ وهل هذا هو البديل الوحيد؟ اذا كان الجواب بالنفي، ما هي الخيارات الاخرى التي يمكن طرحها، وما مدى واقعيتها واحتمالها؟ وما هي مزاياها وعيوبها؟ وهل ستكون قادرة على وقف التصعيد في اعمال العنف واراقة الدماء واعادة تنشيط العملية السياسية؟

تتمتع اسرائيل بالتفوق في الوقت الراهن. وسوف تفرض المزيد من القيود والعقوبات الجماعية. ومع عدم وجود حل سياسي على اساس خيار حل الدولتين، سوف تتصاعد التوترات في المنطقة بين البحر الابيض المتوسط ونهر الاردن، حيث ستكون هناك اغلبية من الفلسطينيين نسيطر عليهم اقلية يهوديه. وهذا الامر سيؤدي الى ايجاد نظام قائم على اساس سياسة فصل عنصري شبية بالنظام العنصري الذي كان سائدا في جنوب افريقيا في الماضي.

ولن تكون الخيارات الأخرى مثل الهدنة (وقف اطلاق النار) التى اقترحتها حماس – والتي تعني انه يتعين على اسرائيل ان الانسحاب من جميع الاراضي المحتلة عام ١٩٦٧، بما فيها القدس الشرقية، مقابل قيام الهدنة مقبولة من قبل اسرائيل. وبالمثل، فان الترتيب المؤقت طويل الامد مع استمرار السيطرة الاسرائيلية على الأراضي المحتل، والاستمرار في توسيع وبناء المستوطنات اليهودية، لن يكون مقبولا لدى الفلسطينيين.

هل ننتظر لنرى كيف ستتطور الاحداث، ام هل نحن نرسم مصيرنا بأنفسنا؟ وهذا هو التحدي. ان السكان الاسرائيليين في ميل متزايد نحو اتجاه الحل القائم على حل الدولتين. ومع ذلك، وفي الوقت نفسه، فان الحكومة الاسرائيلية وجميع أجهزتها ذات الصلة وتعمل على مدار الساعة لتقويض هذا الخيار من خلال الاستمرار في النشاطات الاستيطانيه. ويقول بعض الاسرائيليين ان تعميق الكراهية وعدم الثقة لدى الطرفين اساء الى امكانيه التوصل الى تسوية نهائية. هل هذا الموقف صحيح، ام انها فقط ذريعة لتبرير رفضهم للانسحاب الذي هو اساسا لتحقيق السلام الدائم مع الفلسطينيين والمجاورين والاعتراف بحقوقهم؟

الاجابات على هذه الاسئله وغيرها هي التي تُناقش في هذه العدد. ولكننا سوف نترك الامر لقرائنا لاستخلاص الاستنتاجات الخاصة بهم حول ما هو ممكن وما هو غير ممكن، وحول ما يجب ان ينفذ وما يجب الجميع رفضه والتنديد به.

زياد ابو زياد

مجلس التحرير

داني روبنسشتاين، حازم القواسمي، بوعاز عبرون، وليد سالم، أري راث، زهرة الخالدي، دانييل برتال، عمار أبو زياد، جاليت حزان-روكم، خالد أبو عكر، جالية جولان، نظمي الجعبة، جرشون باسكين، هاني المصري، أفي هوفمان، عطا القيمري، بنجامين بوغروند، نافذ نزال، سمحة بحيري، عنات سيغلمان، نادية نصر- نجاب، دان جيكوبسون، جمانة جاعوني، دان ليون، خلود الدجاني، اسحق شنيل.

فلسطين – اسرائيل

جاءت فكرة تأسيس واصدار مجلة فلسطين – اسرائيل في اعقاب اتفاقية أوسلو وقد تبلورت هذه الفكرة من قبل كل من فيكتور سيلغمان وزياد أبو زياد . فقد كان فيكتور من بين مؤسيسي مجلة "نيو أوت لوك" التي وصلت في تلك المرحلة الى نهاية الطريق وتوقفت عن الصدور.

وكان زياد قد شرع منذ عام ١٩٨٦ في اصدار صحيفة فلسطينية باللغة العبرية أسماها جيشر (الجسر) ثم قرر في اعقاب اوسلو وقف الجسر عن الصدور.

وقد اتفق فيكتور وزياد على اصدار مجلة جديدة باللغة الانجليزية تحمل اسم فلسطين-اسرائيل جورنال سياسية، ثقافية-اقتصادية.
كانت نقطة الانطلاق لهذه المجلة هي الاقرار بأن أي حل للصراع الاسرائيلي-الفلسطيني يجب ان يكون على أساس دولتين للشعبين وتأسيس دولة فلسطينية مستقلة عاصمتها القدس الشرقية الى جانب دولة اسرائيل، وحل عادل لقضية اللاجئين الفلسطينيين.
وقد عمدت المجلة الى تناول المواضيع الحرجة والحساسة ذات الصلة بالصراع، وفتح باب النقاش حول هذه المواضيع، دون رقابة أو تدخل فيما يكتب.
ويتم بيع هذه المجلة في العديد من المكتبات إضافة الى أن هناك أكثر من ألف مشترك في مختلف أنحاء العالم يتلقون المجلة بشكل منتظم،ومن بين المشتركين المئات من كليات العلوم السياسية والعلاقات الدولية في الولايات المتحدة واوروبا واليابان وامريكا اللاتينية.
وبالامكان تصفح مكان هذه المجلة على الانترنت في العنوان pij@pij.org أو الكتابة اليها وطلب نسخة مجانية للاطلاع عليها أو الاشتراك فيها.
وهذه المجلة هي مجلة فصلية متخصصة شبه أكاديمية يساهم في كتابة المواد التي تنشر فيها أساتذة جامعات ومفكرين وكتاب من اسرائيل وفلسطين والعالم.

هيئة التحرير

مجلة فلسـطين ـ اسـرائيل
سياسية اقتصادية ثقافية

المؤسس
فيكتور سيغلمان و زياد أبو زيّاد

رئيس التحرير
زياد أبو زيّاد و هليل شينكر

مدير التحرير
ليلى دبدوب و أفي هوفمان

هذه النشرة اعداد واشراف
ميرا التونسي

الدولة الواحدة حل.. ام وهم...

اوري افنيري
صحفي مخضرم وعضو كنيست سابق ، ناشط في غوش شالوم.

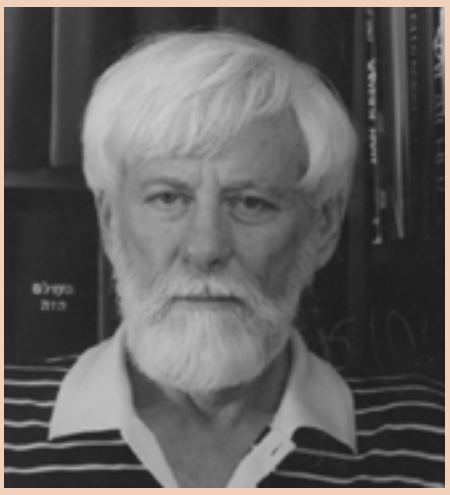

ان النقاش حول حل الدولة الواحدة مقابل دولتين يجب ان ينتهي. اذ ليس هناك حل وسط بين الاثنتين، كما أنه يتطلب استراتيجيات وتكتيكات مختلفة. إن حل الدولة الواحدة هو ثمرة اليأس ورغم عدم استحالته، الا انه غير جيد ولن يحقق السلام العادل للصراع الذي يواصل فيه الاسرائيليين والفلسطينيين الاقتتال.

ان هناك رغبة اليوم في تغيير السرد التاريخي لاسرائيل، والتناقض فيما يتعلق بالدولة اليهوديه والديمقراطيه، والاحتلال والتمييز. ومع ذلك، فان رغبة الجمهور الاسرائيلي اليهودي في استمرار وجود الدولة اليهوديه ذات أغلبية يهوديه تتفوق على الأهداف الأخرى. وان النقاش حول الدولة ثنائية القوميه او الدولة غير القوميه هو بمثابة تفكيك لدولة اسرائيل، وبالتالي فانه ليس مقبولا لدى ٩٩,٩ ٪ من الجمهور اليهودي.

ان اغلبية الفلسطينيين يريدون دولتهم لاستعادة الكرامه الوطنية ولتضميد جروحهم. وان البعض من الفلسطينيين يتحدث عن دولة واحدة، ولكن هذه هي مجرد كلمة سرية لتفكيك اسرائيل. ويُفهم حل الدولة الواحدة كتهديد للدولة اليهودية، مما يدفع الاسرائيليين الى قوة سلاح، ويوقظ شبح التطهير العرقي.

وحتى اليوم، فانه ليس هناك مثال عالمي قررت فيه دولتين مختلفتين العيش معا بمحض ارادتهما. باستثناء سويسرا، وان الاتجاه ليس نحو خلق دول جديدة متعدد القومية بل من أجل تقسيم الدول الى عناصر مركبة. وليس من السهل على الشعبين الذين عاشا صراعا لمدة خمسة أجيال على مدى ١٢٠عاما التخلي عن جميع التطلعات الى الاستقلال. هذا هو وهم وخيال.

هناك الان اتفاق جماعي بين الولايات المتحدة وروسيا واوروبا والرأي العام الاسرائيلي والجامعة العربية بأن حل الدولتين هو الحل المنطقي الوحيد. وان معالم هذا الحل هي: انشاء دولة فلسطينية جنبا الى جنب مع اسرائيل مبنية على حدود الخط الاخضر مع الاتفاق على مبادله محدودة للاراضي، والقدس كعاصمة للدولتين، والاتفاق على التوصل الى حل لمشكلة اللاجئين الذين هم شركاء في القرار النهائي، والشراكه الاقتصادية، واتحاد حتمي في الشرق الأوسط يشمل تركيا وايران.

عند تحقيق السلام بين الدولتين، فانه من الممكن المضي قدما في الجدال والنقاش الكونفدرالي او الفدرالي حول دمج الدولتين في دولة واحدة. ويجب ان يحصل الاجماع الدولي على حل الدولتين على المزيد من الدعم من داخل اسرائيل، وسط جمهورها. ويجب علينا ان نكافح من اجل اقناع الجمهور بفوائد إقامة الدولة الفلسطينية، وان السلام جيد وجدير بالاهتمام لمستقبل اسرائيل.

مخاطر جدية على المشروع الوطني الفلسطيني

د.احمد مجدلاني

عضو جبهة النضال الشعبي الفلسطيني والمجلس المركزي لمنظمة التحرير الوطنية الفلسطينية. وبروفيسور بالفلسفة والدراسات الثقافية بجامعة بيرزيت. ووزير سابق في السلطة الفلسطينية.

قد يبدو من المفيد إعادة تعريف او التذكير بمضمون المشروع الوطني الفلسطيني، وذلك في ضوء تداخل المواقف السياسية خاصة بعد ان بدأت حماس تتخلى تدريجيا عن مشروعها السياسي بتحرير فلسطين من النهر إلى البحر ، والحديث عن الثوابت الفلسطينية تارة والحل على الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧.

هذا التعريف او التذكير به من شانه ان يحدد الهدف المركزي الذي وضعه الفلسطينيون في المجلس الوطني العشرون في الجزائر حين أطلقت من هناك مبادرة السلام الفلسطينية القائمة على تطبيق قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة بالقضية الفلسطينية، وتطبيقها وفي الجوهر منها قراري مجلس الأمن ٢٤٢، ٣٣٨، وقرار الجمعية العامة ١٩٤ الخاص بعودة اللاجئين ، وجاء ذلك كله على أرضية إعلان الاستقلال الذي حظيت فلسطين باعتراف دولي وعربي تعززت فيه قوة الحضور الدبلوماسي والسياسي بعد قرارات الاعتراف بشرعية تمثيل منضمة التحرير الفلسطينية الوحيدة للشعب الفلسطيني في قمة الرباط عام ١٩٧٤، وكذلك الاعتراف الدولي في الأمم المتحدة بعدها بعدة اشهر قليلة .

إذ تكرس مفهوم الدولة الفلسطينية المستقلة كأساس لما يمكن ان نطلق عليه حل دولتين لشعبين، وهو الحل الذي قام على أنقاض فكرة الدولة الديمقراطية العلمانية على ارض فلسطيني التاريخية هذا الحل الذي لم يجد له قوى حاملة على ضفتي الصراع لدى الشعبين، كما انه لم يجد قوى دولية تشكل الحاضنة وقوة الدفع له، علاوة على انه يضرب في الصميم فكرة الدولة اليهودية التي حملتها وترجمتها الحركة الصهيونية ، وما زالت ماضية في تطبيقها على حساب الهوية الوطنية للشعب الفلسطيني، وحقوقه بالعودة والحرية والاستقلال وبناء دولته المستقلة .

لقد تكرست ومنذ ان أعلن البرنامج المرحلي أواسط سبعينات القرن الماضي، ان خيار الدولة الفلسطينية المستقلة هو الخيار الوحيد والممكن على الأراضي التي احتلت عام ١٩٦٧، بما فيها القدس، وضمان عودة اللاجئين الفلسطينيين طبقا للقرار ١٩٤ .

وقد كرست الحركة الوطنية الفلسطينية كل اهتمامها ونضالها وعلى كافة المستويات ورغم التباينات والاختلافات التي كانت تظهر بين الحين والآخر وعند كل منعطف سياسي بين فصائلها، على إنجاز هذا الهدف الذي كان ومازال يعبر عنه بالمشروع الوطني الفلسطيني.

بيد ان حركة حماس ولغاية هذه اللحظة ورغم التصريحات المتفرقة من قادتها بدءا من مؤسسها الشيخ احمد ياسين إلى رئيس مكتبها السياسي خالد مشعل وما بينهما من قيادات بمختلف المستويات لم يقدموا شيئا رسميا يمكن ان يحمل في طياته انه يتطابق او يتقاطع او يتلاقى مع قرارات الإجماع الوطني الفلسطيني التي عبر عنها بالمجالس الوطنية الفلسطينية، وما زالت اللغة ملتبسة وحمالة أوجه، او على الأقل لم تقدم رؤية مستقلة أخرى بخلاف رؤية م.ت.ف القائمة على أساس حل الدولتين طبقا لقرارات الشرعية الدولية، بل على العكس من ذلك، ما زالت قضية الاعتراف بمبادرة السلام العربية واحدة من الإشكاليات التي أجهضت من حيث المضمون حكومة الائتلاف البرلماني التي تشكلت بعد اتفاق مكة، وأدى تعنت حماس ورفضها الاعتراف بالمبادرة إلى تعثر تسويق هذه الحكومة دوليا .

لقد أثير ومازال يثار في أوساط العديد من السياسيين والأكاديميين وعلى المستوى النظري، وفي ضوء انتكاسة عملية السلام التي انطلقت من مدريد أوائل تسعينات القرن الماضي، وكذلك في ضوء تراجع حكومات إسرائيل المتعاقبة عن تطبيق التزاماتها بتطبيق ما اتفق عليه في اوسلو، وتعطيل التوصل إلى حل نهائي مع نهاية المرحلة الانتقالية في أيار عام ١٩٩٩ ، وانهيار قمة كامب ديفيد، حيث تحول وعلى المكشوف الراعي الأمريكي إلى طرف منحاز لجانب إسرائيل، وامن الغطاء السياسي والدبلوماسي لإسرائيل، بل والحماية الكاملة لمحاولة إعادة صياغة العملية السياسية وفرض أجندة مختلفة عما كان متفق عليه، وفي هذا السياق جاءت خطة خارطة الطريق التي لم تضع إدارة الرئيس بوش التي أطلقتها آليات ملزمة لتطبيقها، بل على العكس من ذلك أخذت التحفظات الإسرائيلية الأربعة عشر التي قدمها شارون حينئذ عليها كأساس للتعامل بتطبيق هذه الخطة، وبقيت رؤية الرئيس بوش لقيام دولتين لشعبين بدون أداة للتطبيق، وعلى العكس من ذلك ترك الخيار لإسرائيل لوحدها في إعادة صياغة الوضع على الأرض بعيدا عن تلك الرؤيا، لذلك ما ان طلق شارون مشروعه للحل الأحادي الجانب او الانفصال عن الفلسطينيين بذريعة عدم وجود شريك فلسطيني، بالانسحاب من غزة وبناء جدار الفصل بالضفة الغربية حتى سارعت إدارة الرئيس بوش إلى تبني هذا الموقف وقدمت الدعم له، بل على العكس حملت أطراف اللجنة الرباعية إلى اعتماده كأساس، وربما وعلى سبيل طريق تحقيق دولتين لشعبين، ولم يعد واضحا أي دولتين في ظل بناء الجدار الذي فتت الضفة الغربية وحولها الى مجموعة من الكانتونات المنعزلة عن بعضها البعض .

ومع تواصل هذا المأزق وتعمقه بعد الانتخاب التشريعية الثانية وفوز حركة حماس بالأغلبية البرلمانية والذي جاء هذا الفوز كنتاج طبيعي لحصاد مر من خيبات الأمل بعملية السلام ولدخولها في غيبوبة طويلة استمرت سنوات عديدة، ولم يعد هناك شريك إسرائيلي للفلسطينيين، رغم ادعاء إسرائيل ان الرئيس الراحل عرفات لم يعد شريكا في حين انه كان الشخص الأكثر قدرة على صنع السلام معها، وبعد وفاته فإن شارون وخليفته أولمرت عملو كل ما يمكنهم لتقويض قوة الرئيس محمود عباس المعروف باعتداله ورغبته الأكيدة في صنع السلام معهم، بل على العكس من ذلك كان هدف حكومة شارون ضرب مصداقية الرئيس محمود عباس وتقويض سلطته من خلال الإمعان بتطبيق الحل الأحادي الجانب الذي قام أساسا بادعاء عدم وجود شريك فلسطيني .

لقد أدخلت نتائج الانتخابات التشريعية الثانية الوضع الفلسطيني في منعطف جديد وخطير حيث فرضت العزلة السياسية والحصار الاقتصادي والمالي ليس على حكومة حماس التي تشكلت فحسب، وإنما على الشعب الفلسطيني برمته وقواه السياسية الأخرى، وكذلك عندما تشكلت حكومة الائتلاف البرلماني مع حركة حماس أطلقت وعود كثيرة لكنها جميعها ظلت مع وقف التنفيذ، ولم تتقدم خطوة واحدة اتجاه فك الحصار والعزلة السياسية رغم تعامل الإدارة الأمريكية والاتحاد الأوروبي مع وزراء الحكومة من غير حماس .

هذا الوضع الذي انعكس بمزيد من التأزم الداخلي دفع بأوساط كثيرة من السياسيين والأكاديميين، وفي ضوء انسداد الأفق بإمكانية نجاح شعار دولتين لشعبين، ان يطلق هؤلاء مجموعة من الخيارات المتعددة سوف نتوقف عند أبرزها وبشكل سريع :

– العودة لخيار الدولة الديمقراطية العلمانية، وقد برر أصحاب هذا الخيار فكرتهم، ان إسرائيل ما دامت ترفض وتعمل على إنهاء خيار الدولتين، فإنه من الأفضل العودة لمشروع الدولة ثنائية القومية وبذلك نحافظ على الأرض والشعب، وربما لم يقرأ أصحاب هذه الدعوة المتغيرات التي حدثت على الأرض منذ ان أطلقت هذه الدعوة عام ١٩٤٧، وأهمها قيام دولة إسرائيل وحرصها على طابعها اليهودي وهو الأهم، وحرصها على التخلص من الأقلية العربية الفلسطينية داخل إسرائيل ولا يمضي عام ويعقد فيه مؤتمر هرتسليا الاستراتيجي إلا وبناقش موضوع الخطر الديمغرافي الفلسطيني وتهديده لهوية دولة إسرائيل، والدعوات التي تصدر دائما بما يسمى الترانسفير او التبادل السكاني مع السلطة الفلسطينية، وليس الانسحاب من الأراضي الفلسطينية المحتلة. علاوة على ذلك فإن هكذا شعار وفي ظل إجراءات إسرائيل ببناء جدار الفصل العنصري والذي يرسم من جانب واحد الحدود السياسية والديمغرافية للكيان الفلسطيني، فإن هكذا دعوة ليست فقط طوباوية، وإنما لا أساس لها في التطبيق علاوة على أنها تكرس هوية دولة إسرائيل وتلغي هوية دولة الفلسطينيين، وحتى لو تحقق ذلك في ظل موازيين القوى الراهنة وما ينفذ واقعيا على الأرض فإن نموذج هذه الدولة ثنائية القومية لن يكون سوى تكرارا لدولة الميز والفصل العنصري في جنوب أفريقيا البائدة .

– خيار الكونفدرالية مع الأردن، وكأن المشكلة هي مع من تتفاوض إسرائيل، مع القيادة الفلسطينية او مع الأردن، وكأنه إذا حلت هذه القضية فإن إسرائيل مستعدة للانسحاب إلى حدود الرابع من حزيران والقدس، وتقيم سلام مع الكونفدرالية الفلسطينية الإسرائيلية، وهذا في واقع الحال، وكما هو مترجم واقعيا على الأرض غير وارد، كما ان الكونفدرالية مع الأردن يوجد فيها قرار من المجلس الوطني الفلسطيني ومشروطة بعد قيام الدولة الفلسطينية المستقلة، وفقا للخيار الطوعي والحر للشعبين ، لذلك فإن فكرة الكونفدرالية من الآن لن تخرج الوضع من المأزق الذي دخلته عملية السلام، بل ستدخل الفلسطينيين والأردنيين في صراع من الآن لا داعي ولا محل له .

– خيار حل السلطة الوطنية الفلسطينية ودعوة المجتمع الدولي لتحمل مسؤولياته باعتبار ان الأراضي الفلسطيني محتلة وتنطبق عليها إتفاقية جنيف الرابعة، والمطالبة بحماية دولية، في واقع الأمر هذه الدعوة التي أطلقها عدد من الأكاديميين والمثقفين الفلسطينيين ليست بالجديدة، وهي دعوات قديمة جديدة، ولها مبرراتها الداخلية المرتبطة اساسا، بانعدام الأفق السياسي أولا، وبسوء الأداء والفساد الذي شاب الحكومات الفلسطينية، وفي واقع الحال فإن هذه الدعوات التي تطلق من حين لآخر ، لا تعني سوى عودة الاحتلال إلى المدن والقرى الفلسطينية، بما في ذلك قطاع غزة، وتتناس هذه الدعوات ما كرس واقعيا على الأرض من خطة الفصل لغاية الآن بفصل غزة عن الضفة وبتقسيم الضفة إلى ستة كانتونات، والى عزل القدس، والى عزل المناطق السكانية الكثيفة عن التداخل مع المستوطنات والخط الأخضر بفعل جدار الفصل العنصري. هذه الدعوة لا تعدوا أكثر من فنتازيات سياسية لا أكثر ولا اقل وتعوزها الواقعية السياسية .

– القبول بالمشروع الإسرائيلي للدولة ذات الحدود المؤقتة، او بالحل الانتقالي طويل المدى، والتي رسمها جدار الفصل العنصري، وتتسلح إسرائيل بالدعوة لهذا المشروع بأنه يشكل المرحلة الثانية من خطة خارطة الطريق، وتجمع كافة قوى منظمة التحرير الفلسطينية على رفض هذا المشروع، فيما أبدت حركة حماس التعاطي واقعيا مع هذا المشروع حين طرح شارون الانسحاب الأحادي الجانب من قطاع غزة عام ٢٠٠٥، وصدرت عدة مواقف ودعوات من قيادة حركة حماس آنذاك بتشكيل ما يسمى إدارة مستقلة لقطاع غزة. وهذا ما رفضته كافة القوى الفلسطينية ورئاسة السلطة الوطنية الفلسطينية، واعتبرته حلا يتجاوب مع المشروع الإسرائيلي بالحل الانتقالي بعيد المدى.

– حل الكيانين فصل غزة عن الضفة الغربية، وتأسيس كيانين في كلا منهما وبذلك نكون أمام، مشروع جديد ثلاث دول لشعبين، وليس دولتين لشعبين، وقد تعزز هذا الخيار بعد الانقلاب العسكري الذي قامت به حركة حماس في قطاع غزة، منتصف حزيران الماضي، وما كشفه بطريقة او بأخرى السيد مشعل بمؤتمره الصحفي الذي عقده في دمشق بإقامة دولة مركزية واحدة ، في إطار كيانيين منفصلين، وبدون شك فإن هذا الخيار يتلاقى مع خيار الدولة ذات الحدود المؤقتة الإسرائيلي، ويقدم أفضل خدمة مجانية لإسرائيل لتمرير مشروعها للحل الانتقالي طويل المدى الذي سيتحول إلى حل نهائي، من خلال التعامل مع كيانيين مستقلين ضعيفين مرتبطين بها، ويعيشون على المساعدات الدولية الإغاثية والإنسانية، والاهم من كل ذلك سيضرب المشروع الوطني في العمق، وهو وحدة الشعب والأرض وقيام الدولة المستقلة وعاصمتها القدس وعودة اللاجئين .

– الخيار الأخير وهو التمسك بخيار الدولة الفلسطينية المستقلة، خيار دولتين لشعبين، او ما نطلق عليه التمسك بالمشروع الوطني الفلسطيني وعدم التفريط به، من خلال التمسك الحازم بقرارات الشرعية الدولية والقانون الدولي، ورفض أية دعوات تنتقص من حق شعبنا بالحرية والاستقلال والدخول في مفاوضات على أساس تفتيت هذه الوحدة، لان ذلك يخلق وضعا قانونيا دوليا جديدا يضرب الأساس القانوني والشرعي للمطالبة بالدولة المستقلة، كما ان إمكانية هذا الخيار رغم الصعوبات الواقعية التي نشأت بعد سيطرة حركة حماس على قطاع غزة وهو بالمناسبة للمرة الاولى يحدث انقسام ديمغرافي فلسطيني، وليس سياسي فحسب، ومع الإدراك المسبق ان إسرائيل سوف تستثمر هذا الوضع لأبعد مدى ممكن من اجل تمرير مشروعها وأضعاف كلا الطرفين، فإن رفض التعاطي مع الأمر الواقع والبحث عن صيغة سياسية للحوار مع حماس على أرضية التراجع عن مشروعها الانقلابي وإعادة الشرعية إلى نصابها، والتحذير من مغبة مواصلة السير فيه إلى الآخر، ومدى ضرر ذلك على المشروع الوطني، والعودة للشعب مصدر السلطات بأجراء انتخابات رئاسية وتشريعية جديدة وفقا للتمثيل النسبي الكامل، ان من شان ذلك ان يغلق الأبواب أمام المشروع الإسرائيلي للفصل الأحادي الجانب ويعطيه المبررات لخلق الكيانات المنفصلة، ومن شانه ان يجدد المشروع الوطني، على قاعدة تفعيل وتطوير م.ت.ف. وإجراء انتخابات للمجلس الوطني داخل الوطن وفي الشتات، على قاعدة التمثيل النسبي الكامل.

ان إعادة تجديد الأدوات الكفاحية مع التمسك الحازم بأسس المشروع الوطني والقائم على راياته الثلاث، العودة وتقرير المصير ،وإقامة الدولة المستقلة وعاصمتها القدس، هذا المشروع القائم على أساس الشرعية الدولية والعربية التي عبر عنها بمبادرة السلام العربية، ان من شان ذلك أي التمسك بالشرعيات الثلاث، الفلسطينية والعربية، والدولية، قطع الطريق أمام إسرائيل من استغلال الوضع الناشىء في قطاع غزة لتمرير مشروعها، ان مواصلة العمل وفقا لهذا الخيار يبقى قضية نضالية أمام شعبنا وقواه الحية، ويضع المجتمع الدولي والدول العربية أمام مسؤولياته لضمان الوصول إليه، خاصة وان هناك إجماعا دوليا وعربيا على ضرورة حل الصراع القائم على أساس دولتين لشعبين.

"حماس" بين الغيبية والواقع

فيصل حوراني

هو روائي وكاتب سياسي فلسطيني. كتب عدة مؤلفات عن الحركة الوطنية الفلسطينية، وتطور الفكر السياسي الفلسطيني. ونشر شهادة من خمسة مجلدات بعنوان ممرات المنفى. وهو عضو في المجلس الوطني الفلسطيني، ويقيم حاليا في فيينا.

"حماس" هي جزء من حركة الشعب الفلسطيني ضد العدوانية الإسرائيلية. وهي في الوقت ذاته جزء من حركة الإخوان المسلمين الدولية. ولا يستقيم الحديث عن "حماس" إلا حين يولي هاتين الحقيقتين أتمّ الاعتبار. فهاتان الحقيقتان هما اللتان ترسمان موقع الحركة الإسلامية الفلسطينية في الوطن كما في الشتات، وهما اللتان تحددان حجم دورها في الحياة العامة.

يقترن بهاتين الحقيقتين حقيقتان أخريان: فإدراج "حماس" في عداد قوى الرفض الفلسطينية لا يطمس الفارق الجوهري بين رفضها هي المنطلق من عقيدتها الدينية وبين رفض فصائل منظمة التحرير الفلسطينية العلمانية. وولاء الحركة الفلسطينية للقيادة الدولية للإخوان المسلمين والتزامها واجب إطاعتها والانسجام مع سياستها العامة لا ينفيان أن القيادة الدولية ذاتها قد أقرّت بخصوصية الحالة الفلسطينية وأجازت لفرع الإخوان المسلمين الفلسطيني ما قد لا تجيزه لغيره.

تلتزم "حماس"، مثلها في هذا مثل الإخوان المسلمين في أي مكان، الموقف العقيدي الإسلامي بطبعته السنيّة المحافظة. ويظهر سلوك "حماس" أنها تميل في هذا السياق إلى المواقف الأشدّ محافظة، فتقف داخل حركة الإخوان المسلمين الدولية ذاتها على يمين معظم فصائلها، وتفتقر إلى الدرجة من الاستنارة التي يتمتع بها عدد من هذه الفصائل. وبما هي حركة إتّباعيّة تنهج نهج تقليد الأسلاف، فهي تتبنى إجمالي التراث الإسلامي، دون أن تأذن بإخضاعه للنقد، وتميل إلى الأكثر دلالة على التشدد العقيدي والاجتماعي في تراث السنة. وبهذا، تستبعد "حماس"، شأنها في هذا شأن بقية الإخوان المسلمين، أطروحات الأسلاف الذين تحدّوا متزمتي أزمنتهم، وتحجب عن أعضائها وجمهورها حتى فرص معرفة هذه الأطروحات. وهي تستبعد، خصوصاً، أطروحات الأسلاف الذين أعلوا شأن العقل والعقلانية في مقابل الإتكاء على الغيب والغيبية، ولا تأذن لناسها بأن يدرسوا وقائع الجدل الواسع والغني والمثمر الذي انتعش في إطار ما اصطلح على تسميته باسم علم الكلام، العلم الإسلامي بامتياز.

الاتّباع التقليدي الانتقائي الحاجب لنوازع الاستنارة نجم منه أن تشكلت بين "حماس" وبين قوى المجتمع الفلسطيني الأخرى فجوتان: فجوة بين "حماس" وبين متدينين كثيرين؛ وفجوة بينها وبين علمانيين كثيرين أيضاً. وقد ضمت صفوف الذين يضيقون بتزّمت "حماس" الديني أو الاجتماعي متدينين وعلمانيين مفتونين بتشددها السياسي.

لكن، في الحديث عن الفجوات التي تحيط بالحركة الإسلامية الفلسطينية، يوجب واقع الحال الانتباه إلى أن الحجوم الفعلية لهذه الفجوات هي أقل من الحجوم التي يوحي بها توصيفنا الوجيز لها. فالحدود بين شرائح المتدينين المتعددة ليست باترة. والحدود بين المتدينين بإجمالهم وبين العلمانيين بإجمالهم ليست هي الأخرى باترة. وما أشدّ ما تتداخل المواقع وتختلط على الساحة الفلسطينية أو حتى داخل الفرد الواحد. الفصائل العلمانية لا تفتقر إلى متدينين في داخلها مثلما أنها لا تفتقر أبداً إلى محافظين اجتماعياً. وكثيراً ما يكون الشخص الواحد مغرقاً في التدين في بعض المسائل وقليل دين أو غير متدين في مسائل أخرى.

وفي مجتمع لم يستكمل التطور الذي يجعله راسخ العلمانية، تظل العقيدة الدينية مؤثرة في الحياة العامة كما هي في الحياة الشخصية. أما عمل العلمانيين فيقصّر في مثل هذا المجتمع عن تحقيق الغلبة للفكر الواقعي على الفكر الغيبي. وسواء نشأت في مثل هذا المجتمع حركةٌ دينية سياسية أو لم تنشأ، فإن تأثير الدين والفكر الغيبي لا يتوقف.

بكلمات أخرى: وجود "حماس" يستند إلى واقع قائم ترسمه سويّةُ تطور المجتمع الفلسطيني. يعزز هذا الوجود عوامل أخرى يمكن إدراجها في حزمتين: تأثير الوضع المحيط الممتد عميقاً في الساحتين العربية والإسلامية؛ وفشل جهود م.ت.ف. في التوصل إلى حل مقبول للمسألة الوطنية. وواضح أن حجم هذا الوجود يتطور، زيادة أو نقصاناً، وفق حصيلة تأثير هذه العوامل مجتمعة، لكنه غير مرشح للانخفاض إلى ما دون الحجم الذي تفرضه سوية تطور المجتمع. وبكلمات أبسط: إن كان متعذراً على "حماس" أن تلغي وجود الفصائل الأخرى، فإنه من المتعذر على هذه الفصائل أن تلغي وجود "حماس". ومن تحصيل الحاصل أن نستنتج أن ما من طرف من الطرفين بقادر على إلغاء فكر الطرف الآخر أو وأد تأثيره في المجتمع. هذا يعني أن نهج التناحر لن يحقق الغلبة المطلقة لأي من المنهمكين فيه. فلا مناص، إذاً، من التعايش وإيلاء أتم الاعتبار لنهج التحاور والتشبث بقاعدة الاحتكام إلى صناديق الاقتراع والقبول بتداول مواقع المسؤولية.

فهل يمكن في الواقع الفلسطيني الراهن وما يحيط به التعويلُ على إمكانية انتهاج السلوك الذي لا يبدد جهود الجميع ولا يوهن قوى المجتمع كلها؟

الإجابة على هذا السؤال توجب تسليط الضوء على نقاط الاختلاف بين "حماس" وبين فصائل م.ت.ف. وتفحُّصَ الفرص الواقعية لتجسير خلافات وتجميد أخرى، حتى يمكن توفير فرص العمل المشترك وفق الهوامش المشتركة المتاحة.

وأول الخلافات وأشدها استعصاءً على التجسير هو الخلاف بين الذين يتكئون على الغيب ليسوّغوا سلوكهم على الأرض وبين الذين يدعون إلى الواقعية. الغيب عند الذين يتكئون عليه محدد منذ الأزل وثابت إلى الأبد، وهو غير قابل للنقد أو النقض، ورافضو التسليم به كفّار، إنها عقيدة الذين يرون الحاضر بعيون الغابرين ولا يقيمون وزناً كبيراً للتبدلات العيانية التي تجري على أرض الواقع. والواقعية عند الطرف الآخر، بصرف النظر عما إذا كان ناسها من المتدينين أم من غيرهم، توجب الانتباه إلى مجرى التطور وأخذ المستجدات بعين الاعتبار ونبذ المُطْلَقات، إنها عقيدة الذين يحلّون العقل والعلم محل الغيب، ويرون الحاضر بعيون ناسه وليس بعيون من غبروا. وعلى كثرة المحاولات التي جرت للتوفيق بين الغيبيين والواقعيين، فإن مسار التطور في كل مكان قد انتهى إلى واحد من مآلين لا ثالث لهما: الحيلولة دون أن يتدخل الغيب في مجرى الحياة العامة، وذلك في المجتمعات التي اكتملت فيها شروط التحول إلى العلمانية؛ أو الجمود وحتى التراجع إلى وراء في المجتمعات التي لم تكتمل فيها مثل هذه الشروط.

ثاني الخلافات هو الخلاف المجتمعي، وهو مرتبط بالخلاف العقيدي وناجم منه في صورة أو أخرى، لكنه ليس مرتبطاً به وحده. فالتدين العادي قد يفرز سلوكاً اجتماعياً محافظاً إلا أنه قد يجيز سلوكاً منفتحاً. وحده، التزمت الديني، هو ما يفرز سلوكاً اجتماعياً متزمتاً يضيق به المتدينون غير المتزمتين مثلما يضيق به العلمانيون. غير أن هناك عوامل أخرى غير دينية ترسم السلوك الاجتماعي، تزمتاً أو انفتاحاً، وهي عوامل تتأثر بها المجتمعات التي توجد فيها حركات دينية سياسية والمجتمعات التي لا توجد فيها حركات كهذه. وفي الحالة الفلسطينية، يمكن أن نرصد عاملاً يكاد يخصّ هذه الحالة وحدها، وهو التهديد الذي تعرض له وجود الشعب الفلسطيني ذاته منذ الشروع في تنفيذ المشروع الصهيوني لتحويل فلسطين إلى دولة لليهود وحدهم حتى يوم الناس هذا. فتعرّضُ الوجود ذاته إلى محاولات الإبادة جعل التشبث بالموروث وسيلة من وسائل الحفاظ على الوجود وصيانة السمات الوطنية من التبدد. وقد ينبغي القول هنا إن فجوة الخلاف في هذا الشأن بين "حماس" وسواها هي أضأل مما تبدو في الظاهر.

السياسة أقل عسراً

ثالث الخلافات هو الخلاف السياسي. وهو مرتبط بالطبع بالخلافين آنفي الذكر، لكن ليس بهما وحدهما. فتأثير الظروف الراهنة في الشأن السياسي هي أوسع على الدوام وأعمق غوراً من تأثيرها في الشأنين العقيدي والاجتماعي. وفي الحالة الفلسطينية بالذات، حيث الارتباط وثيق بين مسائل الصراع مع إسرائيل وبين تأثير الظروف السياسية المحلية والإقليمية والعالمية، يصير تأثير الظروف الراهنة شديد الحضور بحيث لا يمكن لأي طرف أن يتجنبه. وفي هذا ما يوفر الجوّ الذي يأذن بأن تتضاءل مساحة الاختلاف بين القوى المتعددة بمضيّ الوقت وتتسع الهوامش المشتركة وتتوفر فرص العمل المشترك، إذا

توفرّ الفهم السديد والرغبة في التعاون.

في هذا الشأن، يتركز الخلاف بين فصائل م.ت.ف. بسماتها العلمانية وبين الحركة الإسلامية بسمتها الدينية حول الموقف من الشرعية الدولية واستحقاقاتها. ويشتد الخلاف، خصوصاً، بين "فتح" ولفيفها الساعين على إنجاز تسوية سياسية مع إسرائيل قوامها دولتان لشعبين وبين "حماس" الرافضة لمثل هذه التسوية، في سياق رفضها للشرعية الدولية وتشبثها بما تعدّه هي الشرعية الربانيّة التي لا تجيز الإقرار بأي حق لليهود في أرض فلسطين. ومما لا شك فيه أن "حماس" تدرك ما يدركه سواها، وهو أن الظروف ليست مسعفة للرفض، وان حاجة الفلسطينيين إلى نشدان تسوية تظل قائمة حتى مع استمرار إسرائيل في سدّ طريق التسوية العادلة. والبقاء على خط التسوية لازم من أجل تخفيف الكوارث الحالة بالفلسطينيين وانقاذ ما يمكن إنقاذه من حقوقهم وأرضهم ووجودهم الوطني ذاته. ولأن "حماس"، وهي التي تصدرت قوى الرفض، لم تكن مهيأة للاستجابة للظروف، فقد أفرطت في الاتكاء على العقيدة الدينية لتسوّغ استمرارها في الرفض وتوسع دائرة مناصريها بما تضيفه إليها ممن خاب أملهم في الفصائل الأخرى. لكن، في الواقع، حتى مع إفراط "حماس" في الاتكاء على الدين، لم تهمل هذه الحركة الإسلامية السياسية العمل على إقامة علاقات منفعة مع قوى وأنظمة تقبل التسوية.

تحرر حماس من الرفض

فهل يمكن اختراق هذا الرفض وحمل "حماس" على لبس القبع الذي لبسه الربع الفلسطيني قبلها والانتقال من معارضة مجهودات التسوية إلى الانهماك فيها؟

قبل الإجابة، يجدر أن نتذكر أن تحرر "حماس" من الرفض هو المفتاح الذي لا بدّ من توفره لإيجاد هامش سياسي مشترك مستقر بين القوى الفاعلة في الساحة الفلسطينية المحلية، ولتوفير الأمل بالاحتفاظ بالوجود، وتجنب الكوارث التي قد تلغي هذا الوجود. وبين يدي الإجابة، لا بدّ من الانتباه إلى الأمور التي تساعد في جعل هذه الإجابة أقرب ما يمكن إلى الصواب. وأول ما ينبغي الانتباه إليه هو أن الربط بين المعتقد الديني والسلوك السياسي ليس عصياً على التفكيك. وفي التراث الإسلامي كما في تراث أي دين حالات كثيرة أفضت الحاجة السياسية فيها إلى تجاوز معتقد ديني. وبالإمكان استحضار واقعة صلح الحديبية على الدوام باعتبارها الأشهر بين وقائع عدّة مماثلة. لقد محا محمد بن عبد الله صفته بوصفه رسول الله من مسودّة اتفاق احتاج إلى إبرامه مع كفّار زمانه، مع أن إسلام المسلم لا يتحقق إلا إذا أقرّ بهذه الصفة. وفي الاتفاق ذاته علّق الرسول أداء فريضة الحج، مع أن أداءها ركن لا غنى عنه من أركان الإسلام الخمسة.

يرتبط بهذه الملاحظة أن الحماسيين في مستويات تنظيمهم جميعها قد لا يكونون متساوين في التزمت العقيدي. وليس بين هؤلاء من قد يزعم أنه أعمق إيماناً بعقيدة الإسلام من رسول الإسلام. هذا يعني أمرين معاً: أن في "حماس" من قد يتكئون على الدين لتحقيق منافع دنيوية، وأن صحيحي العقيدة في "حماس" لن يعجزوا عن تفكيك التزمت العقيدي لصالح الانفتاح السياسي حين تتوفر الظروف الملائمة لتفكيكه.

شيء آخر لا بدّ من الانتباه إليه. فالحوار مع القوى الدينية حول شؤون العقيدة يسدّ فرص التوصل إلى هوامش مشتركة. ولكي لا يشكل الخلاف العقيدي عقبة تحول دون صياغة مثل هذه الهوامش، لا بد من العمل على اجتذاب "حماس" دوماً إلى الحوار السياسي، وتجنّب إقحام الغيب في شؤون الأرض. ويظل صحيحاً أن الحركة الإسلامية تتجنب في الوقت الراهن إرغام الناس على مجاراتها في تزمتها العقيدي وسلوكها الاجتماعي المحافظ. إنها تتقصد تأجيل فتح هذا الملف. صحيح أنها لا تهمل الشأن الاجتماعي، لكن تجنبها وضعه على جدول الأعمال الملحة يعكس أموراً كثيرة ويبيح استمرار الأمل بتيسير الوصول إلى هامش سياسي مشترك.

فمنذ عشرين سنة، أي منذ أدرجت الحركة الإسلامية الفلسطينية مسألة مقاومة الاحتلال الإسرائيلي على جدول نشاطها، وبتأثير عوامل أشبعت بحثاً، انتهت "حماس" إلى تصدر قوى الرفض الفلسطيني، وبرزت بوصفها الأكثر تشدداً في معارضة أي تسوية سياسية تشتمل الاعتراف بدولة إسرائيل أو الموافقة على تخصيص أي جزء من فلسطين لليهود. لكن مسيرة "حماس" لم تتجمد عند هذه النقطة. فالاعتراض على تسوية أوسلو استتبع رفض "حماس" الاشتراك في أي هيئة من الهيئات الوطنية التي أباح اتفاق أوسلو وجودها. وقد أبت "حماس" أن تشارك في انتخابات العام ١٩٩٦ بل دعت إلى مقاطعتها، وواصلت رفضها الاشتراك في هيئات م.ت.ف. لكن "حماس" لم توقف تعاونها مع فصائل أيدت أوسلو، ولم ترفض عقد تفاهمات من نوع أو آخر مع "فتح" التي أنشأت نظام أوسلو الفلسطيني. ومع تجدد الانتفاضة في العام ٢٠٠٠ واستمرار "حماس" في العمل ضد الاحتلال. فقد شاركت "حماس" في هيئة وطنية عليا تعنى بشؤون الأنتفاضة ضمت فصائل معظمها مؤيد للتسوية، وأوهنت مشاركتها في تجمع الفصائل العشرة المعارض لأوسلو. وفي المحصلة، وبتأثير الواقع وليس بتأثير الغيب، جاءت "حماس" بقضّها وقضيضها إلى الهيئات التي سبق لها هي ذاتها أن أدانت منشئيها والمشاركين فيها. وصار للحركة الإسلامية أغلبية المجلس التشريعي وكل مقاعد الحكومة المحكومين بنظام أساسي وقوانين تتفق مع اتفاق أوسلو. ثم آل الأمر، تحت ضغط الواقع وليس بتأثير أي عوامل غيبية، إلى اتفاق مكة وتشكيل حكومة "فتح" و"حماس" معاً. ووجدت "حماس" نفسها مدفوعة دفعاً، بحكم الواقع وليس بحكم الغيب، إلى اللحاق بالربع الذي سبقها على طريق البحث الشاق عن تسوية مع إسرائيل.

هل يطول الطريق

الإخوان المسلمون بمسمياتهم المتواترة وآخرها "حماس" ظلوا على مدى عقود بعيدين عن مجرى التطور هذا. وبعد احتلال إسرائيل أرض الضفة وقطاع غزة، بقي هؤلاء في ما كانوا فيه: مناوأة م.ت.ف. وهي رافضة وكذلك وهي قابلة، خصوصاً قوى اليسار فيها، وتجنبوا الاصطدام بالاحتلال. وحين بدأت الانتفاضة الكبيرة في العام ١٩٨٧، خطا إخوان فلسطين خطوتهم الأهم في تاريخهم كله، إذ قرروا أن يعطوا لمقاومة الاحتلال الأولوية وأنشأوا ذراعهم المقاوم "حماس". وكان في هذا الفاتحة التي تبعتها التطورات التي نحاول التنبؤ بما قد تؤول إليه.

نستخلص من هذا أن انهماك إخوان فلسطين المسلمين في العمل ضد الاحتلال قد وضعهم في المجرى الذي ترسمه ظروف العصر بعد أن ظلوا طويلاً مولعين بالظروف الغابرة ومسكونين بالرغبة في استعادتها. وان هذا من واجب الوطنيين، خصوصاً تقدميّيهم، أن يتعاملوا مع الفصيل الإسلامي لدفع "حماس" نحو التحرر من تزمتها السياسي، من مجافاة سلوكها لروح العصر، من افتقارها إلى الموازنة بين ما هو مطلوب وما هو ممكن التحقق. وإذا اقتضى الأمر إيراد أمثلة فلنأخذ مسألة الاعتراف بإسرائيل بما هي مثل سافر الدلالة. فرفض "حماس" الاعتراف بإسرائيل ليس موقفاً يحتمل الخطأ أو الصواب، بل هو رفض للعصر بأكمله، لقيمه، لقوانينه وأنظمته، للشرعية الدولية التي تَعدّ وجود إسرائيل وحقها في الاستمرار أمرين لازمين وتضع الاعتراف الفلسطيني بإسرائيل شرطاً لا بد من توفره كي يستعيد شعب فلسطين بعض حقوقه وأرضه وليس حتى كلّها. ومن المدهش أن يرفض أحد ما واقع عصره فيما هو عاجز عن تبديله أو حتى عن لجم التطورات غير المواتية له. كما أن من المدهش أن ترفض قوة سياسية ما منطق عصرها وشرعيته وقيمه ثم لا تكف عن مطالبة ناسه بأن ينصفوها وينصفوا شعبها.

وفي يقين كاتب هذه السطور أن انهماك "حماس"، ولو متأخرة، في ما انهمك فيه الآخرون قبلها سوف ينبت أولاً بأول البذور التي تأذن للحركة الإسلامية بأن تهبط بسمائها نحو الأرض بدل الدعوة إلى رفع الأرض إلى مستوى السماء. وكل ما في الأمر أن تطور "حماس" في اتجاه الواقعية السياسية سوف تصاحبه تعقيدات وآلام وأخطاء وخطايا أين منها تلك التي صاحبت انتقال "فتح" أو غيرها من الرفض إلى التسوية. وفي الأماني أن تُقصّر قيادةُ "حماس" درب الآلام. فإن من شأن الراغبين في تطوير موقف "حماس" أن لا يفقدوا صبرهم من العداوة التي يؤججها ضيق الصدور أو تمليها مصالح لا صلة لها بالمصلحة الوطنية الفلسطينية.

في المقابل، مطلوب من كل حمساوي أن يدرك ما لا يجوز إهماله، وهو أن بقاء "حماس" قوة محترمة مرهون باحترامها هي قناعات الآخرين وكفّها عن الاتكاء على ما تنسبه إلى السماء في تعاطيها مع مسائل أرضية. فشؤون الأرض تعالج بهدى ما هو متفق عليه من معايير دنيانا، وليس بهدى ما هو متوخى في عالم الغيب.

وفي اليقين أن في "حماس" كثيرين يتطلعون إلى تقليص الفجوة بين حركتهم وبين روح العصر. وحرص الآخرين على أسلوب الحوار المثابر مع "حماس" من شأنه أن يعزز نفوذ هؤلاء.

.....

عن: فلسطينيات، رام الله، العدد ٢، حزيران/يونيو ٢٠٠٧.
بتصرف

من أزمة الى فرصة – نظرة حذرة على واقع غامض
هل حان الوقت لتدخل دولي في ساحة النزاع الاسرائيلي – الفلسطيني

بقلم: كوبي ميخائيل
زميل باحث في مؤسسة القدس للدراسات الاسرائيلية ومعهد هاري ترومان لاحراز تقدم على السلام، في الجامعة العبرية بالقدس.

حين يخيل ان النزاع الاسرائيلي – الفلسطيني بلغ أسفل الدرك إذ انقلب الواقع رأسا على عقب اذ تراجعت حركة فتح أمام المنظمة، الايديولوجيا والحماسة الدينية لحماس. هكذا نشأ نزاع متداخل بين الكيانات السياسية الثلاثة: إسرائيل، حماس في قطاع غزة وفتح في الضفة الغربية.

هناك من يرى في الفوضى الناشئة فرصة لتعميق العزلة بين القطاع والضفة وتعزيز رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس. وبالتوازي، هناك من يدعو الى تدخل الاسرة الدولية. غير أن احتمال مرابطة قوة دولية في غزة طفيف بسبب معارضة حماس ومصر، وتحفظ الاسرة الدولية من سفك دماء جنودها. اما بالنسبة للضفة، فحتى لو توصلت الاطراف الى اتفاق، فمن المشكوك فيه أن تنجح في تجنيد الشرعية اللازمة لاخراجه من حيز القوة الى حيز الفعل.

مسيرة اوسلو، التي آمنت بالاتفاقات الانتقالية كمرحلة نحو الاتفاقات الدائمة، فشلت. كما أن الاستراتيجية المعاكسة، التي تؤمن بالتركيز على مواضيع اللباب لم تؤدي الى الاختراق المنشود. فالطرفان يجدان صعوبة في انهاء النزاع سواء بسبب الانشقاق في المجتمع الفلسطيني أم لغياب الشرعية لدى قيادة م.ت.ف لاتخاذ خطوة سياسية تلزم حماس أيضا.

وعليه، ينبغي لنا أن نطور نموذجا يسمح بإدارة مضبوطة للنزاع في الساحتين من أجل توحيدهما في كيان واحد، حتى وان كان دون تواصل اقليمي (الاسكا ايضا ليست مرتبطة بالولايات المتحدة). في هذا الوضع يمكن التطلع الى تسويات سياسية محدودة، تؤدي الى إقامة دولة فلسطينية، في المرحلة الاولى في الضفة الغربية، حتى وإن كانت بحدود مؤقتة. مثل هذه الدولة تحدث الانتقال الى نزاع يدار حسب قواعد لعب الاسرة الدولية، وتحسن بشكل دراماتيكي جودة حياة مواطنيها. وللاسرة الدولية دور أساس في مثل هذا السيناريو.

خطوة التوحيد بين الكيانين الفلسطينيين يجب أن تتم من قبل قوى فلسطينية داخلية تأخذ على عاتقها مسؤولية التغيير. وعلى اسرائيل والاسرة الدولية أن تتخذا جانب الحذر من مغبة "هندسة" اجتماعية وسياسية للمجتمع الفلسطيني.

غير أن لا اسرائيل، لا القيادة الفلسطينية في الضفة ولا الاسرة الدولية يمكنهم أن يتجاهلوا قطاع غزة. العزلة بين القطاع والضفة – نعم. اهمال القطاع ودفعه للتدهور نحو أزمة انسانية – لا، إلا اذا اردنا ان نفشل ايضا الاحتمال الطفيف بتسوية ما في الضفة الغربية.

التدخل الدولي في الضفة سيضمن تسليما مرتبا للمناطق الاسرائيلية التي ستخلى الى الفلسطينيين في ظل تفعيل ترتيبات أمنية متفق عليها. أو أنه تتحول عندها قوات المهمة الى قوات حفظ السلام تركز على حفظ القانون والنظام والمساعدة في بناء الدولة الفلسطينية.

لضمان نجاح قوة المهمة فان عليها أن تحظى من مجلس الأمن على تفويض يمنحها صلاحيات العمل والفرض. واضافة الى ذلك مطلوب:

* حضور بارز لدول الاتحاد الاوروبي، حيث يكون الى جانبها عامل أمريكي قوي وتحالف لدول عربية واسلامية – سُنية معتدلة.
* قوة مهمة متداخلة تضم قوات عسكرية، شرطة وخبراء مدنيين.
* مدة عمل ناجعة بين ثلاث الى خمس سنوات.
* إقامة أجهزة تنسيق وارتباط مع اسرائيل ومع السلطة الفلسطينية، تشكل أيضا أساسا لتفعيل جهاز تنسيق اقليمي.

في قطاع غزة تؤطر الاسرة الدولية نمط التنسيق بين اسرائيل وقيادة حماس دون أن تضطرا الى التنسيق المباشر بينهما. أساس الجهد في هذه الساحة سيكون جهدا انسانيا اسرائيليا – مصريا. هكذا حتى اعادة توحيد الكيانين الفلسطينيين تحت قيادة تعيش الى جانب اسرائيل انطلاقا من الاعتراف بمسؤوليتها تجاه مواطنيها، جيرانها والأسرة الدولية.

الطائر و السمكة

بقلم: درور أتكس
منسق مشروع متابعة المستوطنات في حركة "السلام الان"

على شاطىء البحر رفرف طير. زعنفة سمكة كبيرة طلت عليه صدفة. السمكة علقت في حنجرته، لا مبلوعة ولا ملفوظة. الطائر الفجع الذي لم يقدر حجم الغنيمة، نازع الموت. غير أن مصير السمكة لم يكن حسنا. فهي لن تسبح في الماء الصافية للبحر (الدانمارك، تموز ٢٠٠٢).

الاحتفالات بذكرى أربعين سنة على الاحتلال في حزيران ٢٠٠٧ تشدد حدة وضوح السؤال: هل المشروع الاستيطاني لا يزال قابلا للتراجع؟ هذه المسألة تقسم اليسار الاسرائيلي بين مؤيد لوجود دولتين غربي نهر الاردن ومكافح ضد المستوطنات، وبين من يرى في المستوطنات حقيقة ناجزة، ويكافح من أجل الفصل بين المجموعتين السكانيتين. استمرار بناء عائق الفصل في الضفة وآلاف وحدات السكن في المستوطنات يثير المزيد من الأسئلة: ١. أي حاجة يخدمها بناء عائق الفصل؟ ٢. ما هي المشاكل التي يثيرها؟ هل سيؤدي استكماله الى تصفية حل الدولتين؟

ثلاثة مقاطع من عائق الفصل (الذي يبلغ طوله نحو ٧٣٠ كيلو متر وبني في معظمه أو يوشك على البناء) توجد في علامة استفهام. وذلك لكونها تتسلل الى عمق الضفة وتمس شديد المساس بقدرة السكان الفلسطينيين على الحركة: ١. فقاعة معاليه ادوميم، التي تبتر الضفة في الوقت الذي توجد فيه القدس، ممنوعة الدخول على الفلسطينيين، في الوسط. ٢. جيب أرئيل – عمانويل – كدوميم – كرنيه شومرون الذي يحطم التواصل الاقليمي شمالي الضفة. ٣. مسار العائق في مجال غوش عصيون، موضع التداول في محكمة العدل العليا، والتي سيتعين عليها أن تحسم بشأن حجم الضرر الذي يلحقه بالسكان الفلسطينيين.

خطة خط التماس التي صادقت حكومة اسرائيل عليها في احدى ذرى هجمة الارهاب في حزيران ٢٠٠٢، كانت للوهلة الاولى خطوة شرعية للدفاع عن حياة مواطنيها. غير أنه تبين في حينه أن أهداف الخطة هي اعادة ترسيم الحدود الشرقية، تعزيز سيطرتها في الضفة وتقليص شديد للاتصال مع السكان الفلسطينيين في ظل التنكر للمسؤولية عن جودة حياتهم.

من المهم أن نوضح أن الزعم، الصحيح بحد ذاته، بان "أقل من ١٠ في المائة من أراضي الضفة توجد غربي الجدار" هو مضلل من أساسه. وذلك لان السيطرة في هذه المناطق ستسمح لاسرائيل بالاشراف على الحركة بين المدن وتقرر تعلق ملايين الفلسطينيين اليومي بنيتها التي ليست دوما طيبة...

الاغلبية الساحقة من البناء بمشاركة حكومية يجري في الكتل الاستيطانية التي حظيت باجماع وطني. وبالتوازي يتواصل البناء في المستوطنات شرقي العائق أيضا. هناك من يرى في خط العائق خط الحد الادنى الذي تتطلع اليه اسرائيل. وفضلا عن ذلك يبدو أن مسار العائق لن يستكمل بسبب الضغط الدولي الذي يمارس بهذا الشأن. والاستنتاج المحتم هو أن ليس لحكومات اسرائيل سياسة ثابتة بالنسبة لمستقبل المستوطنات. واضح أن استمرار البناء يؤجل فتح الجبهة التي تجبر كل حكومة على خوضها حيال المستوطنين في اليوم الذي تقرر فيه اعادة الانتشار في الضفة الغربية.

مسألة صلاحية حل الدولتين يجب أن تطرح في ظل فحص الامكانيات الواقعية الماثلة امام اسرائيل. فهل يمكن لاسرائيل أن تضم بشكل أحادي الجانب المناطق غربي العائق حتى لو بني بكامله؟ الجواب على ما يبدو سلبي. هل ستنجح اسرائيل في إرجاء تصديها للتناقضات التي يضعها المشروع الاستيطاني أمام بوابتها في سياق تعريفها كدولة قومية يهودية وديمقراطية؟ الجواب بالتأكيد سلبي. في هذا الواقع يمكن للعائق أن يرجىء هذا التصدي ولكنه لا يلغيه. ووحده الثمن الذي يدفعه الجانبان، الطير والسمكة سيرتفع.

الأمن يحتاج الى حل سياسي

مقابلة مع اللواء جبريل الرجوب

اللواء جبريل الرجوب هو الرئيس السابق لجهاز الامن الوقائي الفلسطيني، ومستشار الامن القومى السابق للرئيس الفلسطيني ورئيس المركز الفلسطيني للدراسات الاستراتيجيه. اجرى المقابلة عمر كارمي مراسل " جوردان تايمز" .

هل ستساعد دعوة الرئيس الاميركي جورج والتر بوش باجراء مفاوضات جادة وعقد مؤتمر دولي للسلام ؟

اعتقد ان الشعب الفلسطيني سئم من تصريحات النوايا الحسنة. ونحن نتطلع لرؤية تطبيقات عملية. اننا نبحث عن اليات عملية للبدء بتنفيذ خريطه الطريق ورؤية الرئيس بوش، والشرعية الدولية.. وآمل ترجمة تصريحات النوايا الحسنة عمليا الى افعال على ارض الواقع.

ما هو رأيك في تعيين رئيس الوزراء البريطاني السابق توني بلير مبعوثا للجنة الرباعيه؟

اعتقد ان توني بلير–على الرغم من اخطائه في العراق، والصراع العربي– الاسرائيلي– كان عقلانيا ومتوازنا في كل الاوقات. ولكن حسب علمي، ليس لصلاحياته علاقة بالسياسة.

ان لدى الرجل خبرة جيدة، واعتقد انه يملك ثقة جميع الاطراف الاقليمية في هذا الصراع. واعتقد ايضا انه يدرك الاحتياجات والتحديات، وبإمكانه ان يسهم اكثر من اي شخص آخر.. ولكن هذا لا يعني ان لدي اية تحفظات تجاه كوندوليزا رايس؛ بل على العكس، اعتقد أنها الصوت العقلاني الوحيد في الادارة الاميركية.

يبدو ان الاميركيين يعتقدون ان الاسرائيليين لن يفعلوا شيئا حتى يشعروا انه بامكان قوات الامن الفلسطينية تولي زمام السيطرة.

ان الذين دمروا قوات الامن هم الاسرائيليون. فليس سرا ان هدف الاسرائيليين خلال السنوات السبع الماضية كان تدمير جميع قوات الامن الفلسطينية واعادة تنظيمها وفقا لمصالحها الخاصة. ان الامن هو ذريعة للاسرائيليين لتقويض فرصة وجود دولة فلسطينية مستقلة قابلة للحياة. وان على الاسرائيليين ان يقرروا ما اذا كانوا يريدون الامن او المستوطنات والأراضي.

اذا كانوا يريدون الامن، يجب عليهم اجراء ارتباطات ثنائية المشاركة، والسماح لأبو مازن بتعزيز وتدعيم واعادة تنظيم الاجهزه الامنية. وحالما يكون هنالك امل للنواحي الاخرى، انا متأكد من ان الفلسطينيين سيتعاونون. ولكن من حيث المبدأ، واعتقد انه منذ آذار/ مارس ٢٠٠٥، توقفت جميع أنواع الهجمات العسكرية داخل الخط الاخضر.

هل تؤيد استئناف الحوار بين فتح وحماس؟ هل فقدت فتح ثقة الشعب، واذا كان الامر كذلك، كيف يمكن لها ان تستعيد ثقته؟

اعتقد ان الانقلاب كان عارا وجريمة، واعتقد ان مؤيدي حماس يجب ان يعودوا خطوات كثيرة للوراء من اجل تمهيد الطريق لفتح حوار وطني. ونحن كمؤيدي فتح، نشعر بالاذي؛ نشعر بالاسى. لكن على الرغم من ذلك، هذا هو شعبنا، وهذا وطننا الام وليس لدينا خيار آخر.

الآن، اعتقد ان جميعنا قد بدأنا نفهم ان اعادة تنظيم واصلاح فتح ينبغي ان يحظى بالاولويه. لقد حثت الخسارة في الانتخابات، وكذلك ما حدث في غزة جميع ابناء فتح على اعادة النظر والتفكير في النهج الصحيح لحركتنا، اهدافنا، سياستنا، وحتى تجاه دور القوى الاجنبية.

حل الدولتين مازال خيارا

هاني المصري
هو محلل سياسي، كاتب صحفي والمدير المؤسس للبدائل (المركز الفلسطيني للابحاث والاعلام).

ان استيلاء حماس على قطاع غزة والانشقاق في الكيان الفلسطيني ينذر بنهاية حل الدولتين. ويقترن مع الجهود الاسرائيلية في خلق حقائق على الأرض الواقع، كالمستوطنات، الجدار الفصل، تهويد القدس الشرقية، وعزل الضفة الغربية عن اجزائها المتصلة بها في غزة والقدس الشرقية، التي خلقت وضعا ظاهريا غير قابل للحل. علاوة على ذلك، فان الصعوبات الحالية تفاقمت جراء انحياز أمريكا لاسرائيل ووعملها هزيمتها في العراق.

لاتزال الفرصة الاخيرة للسلام قائمة. وعلى الرغم من الجهود الاسرائيلية المستمرة منذ عقود طويلة لتهجير الشعب الفلسطيني من فلسطين التاريخية ، فان ٥ ملايين فلسطيني يواصلون الاقامة في الاراضي المحتلة. لقد فشلت اسرائيل في تحطيم ارادة الشعب الفلسطيني من خلال فك الارتباط الاحادي، والحلول القسريه في كامب ديفيد، واستمرار الحملة العسكرية الاسرائيلية. ولقد عزز هذا الواقع الدولة الفلسطينية العادلة باعتبارها الحل الوحيد للمشاكل الديمغرافية المتصاعدة لاسرائيل.

يمكن لاسرائيل هزيمة فتح وحماس سياسيا من خلال سياساتها الحالية، لكنها لا تستطيع فرض ارادتها على الشعب الفلسطيني، الذي يرى بالحقائق التي تؤمنها اسرائيل على أرض الواقع. ويتعرض مسار سياسة اسرائيل الحالية لانتقادات متصاعدة من المجتمع الدولي وخاصة القادة العرب ومحاميي القانون الدولي. واحد الامثله على ذلك، حكم لاهاي الصادر ضد شرعيه جدار الفصل. هذه الحقائق الدولية والاقليمية تناقض استمراريه السياسة الاسرائيلية تجاه الفلسطينيين.

فضلا عن ذلك، فان المناخ السياسي في الولايات المتحدة اصبح اكثر قبولا للسياسة الاسرائيلية الحالية. وان الحرب الوقائية الامريكية على الارهاب تتوافق مع الجهود الاسرائيلية، ولكن الصعوبات التي تواجهها في العراق وافغانستان حثتها على اعادة النظر في سياستها. لقد اعلن المستشار الرئاسي الاميريكي السابق زبيغنيو بريجنسكي مؤخرا ان موقف امريكا فى الشرق الاوسط هو اقرب الى موقف بريطانيا وفرنسا خلال ازمة السويس عام ١٩٥٦: جهدا اخيرا لاحباط الرفض المتعذر اجتنابه. علاوة على ذلك، اوصت لجنة بيكر– هاملتون بحل الازمة الاسرائيلية – الفلسطينية باعتبارها مفتاح الاستقرار الاقليمي. ان حرب اسرائيل في لبنان في صيف ٢٠٠٥ تمثل مزيدا من فشل الردود العسكرية على الإرهاب، وبالتالي تفاقم المشاكل الدولية.

ويبقى حل الدولتين الخيار الانسب من اجل السلام. ان الدولة فلسطينية مؤقته الحدود تضمن فقط مزيدا من العنف، في حين ان الصيغة الأردنية تنقل بكل بساطة الصراع الى مناطق جديدة، بسبب التعنت الاسرائيلي تجاه التخلي عن الارض. وان البديل الوحيد للدولة الفلسطينية العادلة هو الفوضى وإراقة الدماء، مما سيؤثر ليس فقط على الفلسطينيين، وانما على المنطقة بأسرها.

بعض الأعداد السابقة

مجلة فلسطين – اسرائيل

سياسية اقتصادية وثقافية

مجلة فلسطين – اسرائيل هي مجلة فصلية تصدر مرة كل ثلاثة أشهر وتتضمن ملفاً خاصاً بكل عدد، بالاضافة الى مقالات تعبر عن وجهات نظر في مواضيع الساعة، إضافة الى الباب الثقافي والاقتصادي.

يمكن الحصول على المجلة من عدد من المكتبات المتخصصة، بالاضافة الى الاشتراكات حيث أن قائمة المشتركين تضم مشتركين من مختلف أنحاء العالم بينهم المئات من الجامعات والأكاديميين والسياسيين والصحفيين والمعنيين بالصراع الاسرائيلي – الفلسطيني.

يتم إصدار المجلة بدعم من الاتحاد الأوروبي والمؤسسات الأخرى المهتمة بتشجيع الحوار الاسرائيلي – الفلسطيني. وتحرص المجلة على المحافظة على استقلاليتها، ولا تتلقى أية مساعدات حكومية أو رسمية، كما تحرص على عدم ممارسة أية رقابة على المواد التي تنشرها، وبالتالي فإن ما ينشر في المجلة إنما يعبر عن رأي كاتبيه.

يمكن للمعنيين في الاطلاع على المجلة أن يكتبوا إلينا طالبين نسخة مجانية للاطلاع عليها وأخذ فكرة عن المجلة، دون التزام من طرفهم. والمجلة ترحب بالمشتركين الجدد كما أن بالامكان معرفة المزيد عن المجلة بواسطة الصفحة الالكترونية: www.pij.org

ويمكن الاتصال بالمجلة إما بواسطة البريد الالكتروني: pij@pij.org أو بواسطة البريد على العنوان التالي: ص.ب. ١٩٨٣٩ القدس.

تلفون: ٩٧٢-٢-٦٢٨٢١١٥ فاكس: ٩٧٢-٢-٦٢٧٣٣٨٨

أما بالنسبة لأسعار الاشتراكات فهي على النحو التالي:

للأفراد ١٠٠ شيكل، للمؤسسات ١٢٠ شيكل وسعر خاص للطلاب والمتقاعدين ٨٠ شيكل.